

تصريح صحفي لوزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني، رياض المالكي، خلال لقائه مع ممثل الاتحاد الأوروبي لدى دولة فلسطين، سفين كوهان فون بورغسدورف، يؤكد فيه أن ضم إسرائيل لأجزاء من الأراضي الفلسطينية يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ويطالب بالضغط على حكومة الاحتلال لوقف مخططاتها في الضم والاستيلاء، واتخاذ خطوات وإجراءات عملية لردعها عن الاقدام على هذه الخطوة*
٢٠٢٠/٤/٢٣

أكد وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، أن ضم إسرائيل لأجزاء من الأراضي الفلسطينية يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، مشيراً إلى توجه دولة فلسطين إلى المحاكم الدولية لمحاسبة إسرائيل على جرائمها من ضمنها جريمة الضم.

وأضاف المالكي خلال لقائه، اليوم الخميس، مع ممثل الاتحاد الأوروبي لدى دولة فلسطين سفين كوهان فون بورغسدورف، بحضور وكيل الوزارة أمل جادو الشكعة، أن تصريحات وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، دليل على تورط هذه الإدارة بهذا المخطط الاستيطاني التوسعي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأشار إلى أن تصريح بومبيو انقلاب أميركي على مرتكزات النظام الدولي، ومرجعيات السلام الدولية وفي مقدمتها الأرض مقابل السلام ومبدأ حل الدولتين.

وطالب المالكي بالضغط على حكومة الاحتلال لوقف مخططاتها في الضم والاستيلاء، واتخاذ خطوات وإجراءات عملية لردعها عن الاقدام على هذه الخطوة ومعاقبتها حال نفذتها.

واعتبر أن المسؤولية في المقام الأول تقع على الحكومة الإسرائيلية التي ستتبنى قرار الضم وعليه تتحمل المسؤولية الكاملة لتبعات هذا القرار، داعياً المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته أولاً لردع إسرائيل عن الاقدام لأخذ هذه الخطوة بالطرق المناسبة، وأخذ إجراءات عقابية في حال أصرت دولة الاحتلال على أخذ هذه الخطوة رغم معارضة المجتمع الدولي لها.

وشدد على أن تلك الإجراءات يجب أن تبدأ بفرض عقوبات على دولة الاحتلال، وتعليق عضويتها في الأمم المتحدة بالإضافة إلى ضرورة الاعتراف بدولة فلسطين من أجل الإبقاء على حل الدولتين قائماً.

من جانبه، أكد ممثل الاتحاد الأوروبي موقف الاتحاد الثابت من الضم والاستيطان، على اعتبار أنها إجراءات غير شرعية مرفوضة ولن يعترف الاتحاد بها.

* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=YsZNSLa875274887685aYsZNSL

وبين أن مكانة الأرض المحتلة ستبقى في الموقف الأوروبي حسب مفهوم القانون الدولي،
أرض محتلة لا يجوز الاستيلاء عليها أو ضمها أو فرض السيادة عليها من قبل دولة الاحتلال أو
نقل مواطنيها إليها.
وقال بورغسدورف: إن الاتحاد الأوروبي سيكون لديه موقف واضح من موضوع الضم في
حال اعلان، وسيبقى يعمل لمنع حدوث ذلك.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>